

الإدارة العامة للبحوث والدراسات

التاريخ: 2014/08/31

الرقم: س 101/2014

إعتداء الإحتلال الإسرائيلي على نواب المجلس
التشريعي الفلسطيني

آمال إبراهيم أبو خديجة

دراسة حول الإعتداء على نواب المجلس التشريعي الفلسطيني

من قبل الإحتلال الإسرائيلي

تتنوع إساليب الإحتلال الإسرائيلي في إعتدائه على الشعب الفلسطيني لتقويض وجوده وحرمانه الحقوق المشروعة في كافة مجالات الحياة ، ومن أخطر الممارسات العدوانية للإحتلال الإسرائيلي هي التي تقع بحق المؤسسة التشريعية الفلسطينية التي لا تهدف إلا لتعطيل العملية التشريعية أساس تنظيم حياة الشعب الفلسطيني وتطويره وسيادة القانون .

فقد أنشئت المؤسسة التشريعية عام 1996 بعد أن تم توقيع اتفاق السلام (اوسلو) بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي حيث نصت على الموافقة على وجود مؤسسة تشريعية للفلسطينيين لممارسة الديمقراطية المشروعة .

فالمؤسسة التشريعية تسعى إلى خدمة الشعب الفلسطيني وتوفير النصوص القانونية لحمايتهم من خلال النواب الذين تم إنتخابهم بصورة ديمقراطية من قبل الشعب ويتمتع أعضاءها بالحصانة البرلمانية التي تحول دون وقوع الإذى والإعتداء عليهم وحمايتهم ليستطيعوا ممارسة أعمالهم البرلمانية بحرية

ومنذ نشأت المؤسسة التشريعية تعرض العديد من أعضاء المؤسسة التشريعية الفلسطينية إلى العديد من الممارسات العدوانية من اعتقال أو إبعاد أو التهديد بالإبعاد ، بهدف وقف وتعطيل عمل المؤسسة عن ممارسة نشاطها وأهدافها التشريعية . ويعد اعتقال النواب وإبعادهم خرقاً لقواعد القانون الدولي التي تمنح عضو البرلمانوهو شخصية سياسية، التمتع بالحصانة البرلمانية. كما يعد اعتقال النواب الفلسطينيين خرقاً لنصوص اتفاق اوسلو المنشأ للمجلس التشريعي الفلسطيني والذي نص على انتخاب أعضائه مباشرة من الشعب الفلسطيني.

إن غالبية الأعضاء المعتقلين حالياً لدى الإحتلال الإسرائيلي التهم الغالبة لهم هو الإنتماء لحركة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس حيث إنضمت هذه الحركة إلى المؤسسة التشريعية ضمن إنتخابات ديمقراطية منذ عام 2006 ومنذ تلك اللحظة بدأت عملية المطاردة والإعتقال للنواب لحرمانهم من ممارسة دورهم التشريعي حيث أن غالبية الأحكام التي صدرت ضدهم من المحاكم العسكرية كانت بالإعتقال الإداري المتجدد أو أحكام ما بين 40 إلى 44 شهراً .

اعتقال النواب

إن اختطاف النواب وتقديمهم للمحاكمة من قبل الإحتلال الإسرائيلي لا يستند إلى أي مبرر قانوني بل يعتبر سابقة تاريخية خطيرة وجريمة سياسية حيث اتاحت الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية إنشاء برلمان فلسطيني يُنتخب من قبل المواطنين، ويقوم هذا البرلمان بفرز أعضاء حكومة لتسيير الأمور، على أن يحظوا بالحصانة البرلمانية التي تتيح لهم حرية الحركة والتنقل بين أجزاء الوطن.

المؤسسة التشريعية الفلسطينية مرت في فترتي إنتخاب للأعضاء كانت الفترة الأولى من (1996-2006) والفترة الثانية من (2006 – حتى الآن) وهي الفترة التي إنضمت فيها حركة حماس للإنتخابات لأول مرة وفازت بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي ، وقد بلغ عدد الأعضاء الذين إعتقلوا في الفترة الإنتخاب الأولى ثلاثة نواب من أصل 88 نائب غالبيتهم من حركة فتح أما الفترة الإنتخابية الثانية فقد بلغ (50) نائباً من أصل 132 نائب حيث كان منهم نائباً واحداً من حركة فتح (جمال الطيراوي) ونائب عن الجهة الشبية (أحمد سعادات) ، منهم (4 نواب) الذي اختطفه الاحتلال الإسرائيلي في 2006/3/14 بعد اقتحامها سجن أريحا التابع للسلطة الفلسطينية. وثلاثة وزراء كانوا قد شغلوا حقائب وزارية في الحكومة العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى 43 نائباً عن كتلة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

لم يكن هؤلاء النواب أول من يتعرض من أعضاء المجلس التشريعي للاعتقال، ففي آذار/مارس 2003 اعتقلت قوات الاحتلال النائب حسام خضر من منزله في مخيم بلاطة المجاور لنابلس، وأصدرت بحقه حكماً بالسجن سبع سنوات. وفي نيسان/أبريل 2002 اعتقلت النائب مروان البرغوثي وأصدرت بحقه حكماً بالسجن المؤبد خمس مرات، والنائبان كانا عضوين في المجلس التشريعي الأول 1996-2005.

فالقرار الإسرائيلي باعتقال نواب المجلس التشريعي الفلسطيني هو قرار سياسي وتم تعديل الأوامر العسكرية لتتطابق مع هذا القرار ورغم أنه في مرحلة التوقيف صدر قرار بإطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لعدم قناعة القاضي بمدى الخطورة النابعة من حقيقة كونهم أعضاء برلمان باسم حركة الإصلاح والتغيير لكن محكمة الاستئناف العسكرية ألغت هذا القرار بما يستوجب ضرورة احتجازهم حتى نهاية الإجراءات القضائية بحقهم وعدلت الأوامر بما يسمح لاعتقال أي فلسطيني داخل منطقة A في الأراضي الفلسطينية¹.

فيما يلي جداول توضيحية حول إعتقال أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

النواب الذين تم إعتقالهم المجلس الأول قبل 2006²

إسم النائب	سنة الإعتقال	فترة الإعتقال	الحزب
مروان البرغوثي	2002	مؤبد خمس سنوات	فتح
حسام خضر	2003	7 سنوات	فتح

النواب المعتقلون بعد إنتخابات 2006³

الحزب	عدد النواب
حركة فتح	4

¹الإطار القانوني لمعاملة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين لوائح مصلحة السجون في عين القانون الدولي <http://www.badil.org/en/al-majda>

² جهاد حرب (2012) دراسة حول نواب المجلس التشريعي الفلسطيني

³ جهاد حرب (2012) دراسة حول نواب المجلس التشريعي الفلسطيني

45	حركة حماس
1	جبهة شعبية

جدول يوضح إحصائياً عدد النواب ونوع الإعتداء الإسرائيلي بحقهم حتى عام 2014⁴

نوع الإعتداء	حركة حماس	حركة فتح	الجبه الشعبية
الإعتقال	31 نائب	1 نائب	1 نائب
المبعدون	4 نواب	_____	_____
المهددون بالإبعاد	_____	_____	1 نائب

هذه الإحصائيات تؤكد على أن الإحتلال الإسرائيلي يضع كافة الأحزاب السياسية الفلسطينية تحت طائلة الإعتقال والإبعاد مهما كان برنامجه السياسي دون نظر إن كان برنامجاً معتدلاً كما تدعي أو أكثر تشدداً فالهدف من سياستها هو القضاء على الحقوق الفلسطينية المشروعة .

سياسة الاعتقال الإداري

يمارس الإحتلال الإسرائيلي سياسة الإعتقال الإداري وهو الإعتقال دون تهمة أو محاكمة حيث يمكن أن يتم تجديده لعدة مرات متتالية تقع ما بين فترة ثلاثة شهور إلى ستة حسب أوامر عسكرية إسرائيلية حيث يصدر بأمر إداري في كل فترة إعتقال قابلة للتجديد بالإستئناف ويعتمد ذلك على ملف سري وأدلة سرية لا يمكن للمعتقل ومحاميه الإطلاع عليها .

يقع إصدار أوامر الاعتقال الإداري دون تحديد عدد مرات التجديد للمعتقلين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بيد الحاكم العسكري الإسرائيلي للمنطقة، فيما يقع إصداره ضمن صلاحيات وزير الدفاع الإسرائيلي للمعتقلين من سكان القدس، يمنح القانون الإسرائيلي للقائد العسكري صلاحية إجراء أية تعديلات على الأوامر العسكرية المتعلقة بالاعتقال الإداري بما يتلائم والضرورة العسكرية، دون الأخذ بالحسبان أية معايير دولية لها علاقة بحقوق المعتقلين. ترجع القوانين العسكرية الإسرائيلية المتعلقة بأوامر الاعتقال الإداري إلى قانون الطوارئ الانتدائي لعام 1945. ويستند القائد العسكري الإسرائيلي في غالبية حالات الاعتقال الإداري على مواد سرية - بموجب التعديل الثاني للأمر بشأن الاعتقال الإداري (تعليمات الساعة) (تعديل رقم 2) 1988 (رقم 1254 بالضفة ورقم 966 بغزة)، وهي الأساس مواد البيئات ضده، والتي تدعي السلطات الإسرائيلية عدم جواز كشفها حفاظاً على سلامة مصادر هذه المعلومات، أو لأن كشفها قد يفضح أسلوب الحصول على هذه المواد. وقد أقرت المحكمة العليا الإسرائيلية في حالات عدة، جواز إمكانية عدم كشف هذه البيئات، وعدم إلزام السلطة باحترام حق المشتبه به بالحصول على

المجلس التشريعي (2014) الإدارة العامة لشؤون الجلسات⁴

إجراءات محاكمة عادلة. بما يعد انتهاكاً لحق المعتقل الإداري في إبلاغه بسبب إلقاء القبض عليه فمن حق كل شخص أن يبلغ بسبب إلقاء القبض عليه. وتنص المادة 9(2) من العهد الدولي المذكور "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" على ما يلي: "يجب إبلاغ كل شخص يقبض عليه بأسباب القبض عليه لدى وقوعه، ويجب إبلاغه على وجه السرعة بأية تهمة تُوجَّه إليه.

يعتبر الإعتقال الإداري مخالفاً للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة حيث أكد القانون الدولي على عدم حرمان شخص ما من حريته دون توجيه تهمة جنائية أو أمنية له أما إتفاقية جنيف نصت المادة (64 و 66 أن يشترط تقديم المتهمين من سكان الأرض المحتلة أمام المحاكم العسكرية وبأن تكون مشكلة تشكياً قانونياً وأن تعقد المحاكم داخل البلد الواقع تحت الإحتلال .

سياسة الابعاد

اصدرت اسرائيل قرارا بالابعاد الفوري عن مدينة القدس لثلاثة من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني (محمد محمود أبو طير، أحمد محمد عطون، ومحمد عمران طوطح) ووزير القدس السابق (خالد أبو عرفة). وجميعهم عن حركة التغيير والإصلاح و "مقيمون دائمون" في شرقي القدس (وهذا الوضع القانوني فرض على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية بعد الاحتلال الاسرائيلي عام 1967). فيما اصدرت سلطات الاحتلال قرارا بابعاد النائب خالدة جرار عن الجبهة الشعبية المقيمة في مدينة رام الله الى مدينة اريحا في شهر آب/ اغسطس وأجبرت سلطات الاحتلال على التراجع بعد شهر عن قرارها بفعل الضغط الفلسطيني الشعبي والرسمي، والضغط الدولي الذي تمثل برسائل من اتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الاوروبي وغيرها من برلمانات الدول.

يعد قرار الابعاد انتهاكاً لأحكام المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر الابعاد للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة. كما انه ينتهك الحقوق الدستورية "للبرلمانيين" للاستمرار في العيش في مكان اقامتهم ووطنهم وحقهم في الحياة الاسرية. وكذلك البند الرابع من المادة 85 للبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لسنة 1977 الذي نص على حماية المدنيين من الإبعاد والترحيل حيث نصت بأنه تعتبر الأعمال التالية بمثابة إنتهاكات جسيمة لهذا البرتوكول وإذا اقرت عن عمد مخالفة لاتفاقيات أو البرتوكول وقيام دولة الإحتلال بنقل بعض سكانها إلى الأراضي التي تحتلها أو ترحيل أو نقل كل أو بعض كان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي أو خارجها مخالفة للمادة 49 من الاتفاقية الرابعة. وكذلك مخالفة لنص المادة (17) من البرتوكول الثاني "لا يجوز الأمر بترحيل السكان المدنيين لأسباب تتصل بالنزاع ما لم يتطلب ذلك أمن الأشخاص المدنيين المعنيين أو أسباب عسكرية ملحة وإذا ما اقتضت الظروف إجراء مثل هذا الترحيل يجب اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لإستقبال السكان المدنيين في ظروف مرضية من حيث المأوى والأوضاع الصحية الوقائية والعلاجية والسلامة والتغذية ولا يجوز إرغام الأفراد المدنيين على الزواج عن أراضيهم لأسباب تتصل بالنزاع".

النواب المبعدين والمهددين بالإبعاد⁵

إسم النائب	الحزب	الدائرة	قرار الإبعاد	مكان الإبعاد	الفترة	الوضع الحالي
محمد محمود أبو طير	التغيير والإصلاح	القدس	6/19 / 2010	رام الله	غير محدد	ما زال قرار الطعن في الإبعاد قائماً أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية ويخشى أن يكون قرار الإبعاد على أساس أمني
أحمد محمد عطون	التغيير والإصلاح	القدس	6/19 / 2010	رام الله	غير محدد	تم إقتحام خيمتهم أمام الصليب الأحمر بتاريخ 2012/1/23 واعتقال النواب
محمد عمران طوطح	التغيير والإصلاح	القدس	6/19 / 2010	رام الله	غير محدد	وومن ذلك الحين هم بين الإعتقال والإبعاد حيث يسكن النواب في مدينة رام الله ويمنع من إعادة النظر في قضيتهم في المحكمة الإسرائيلية لمدة سنتين من بدء سريان إبعادهم
خالد إبراهيم أبو عرفة/وزير	التغيير والإصلاح	القدس	6/19 / 2010	رام الله	غير محدد	
خالدة جرار	كتلة أبو علي مصطفى	رام الله	/8/20 2014	أريحا	6 شهور	الغيت سلطات الاحتلال امر الإبعاد بعد شهر بفعل ضغط فلسطيني ودولي، ولم يتم تنفيذ الإبعاد من قبل النائب خالدة جرار.

إن الهدف الأساسي للإحتلال الإسرائيلي بسياسة الإبعاد إفراغ الأرض الفلسطينية من مواطنيها وخاصة مدينة القدس على حساب توسيع وزيادة الإستيطان الإسرائيلي كما تهدف لحرمان أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من تادية دورهم وتفعيل دور المؤسسة التشريعية لخدمة المواطنين وهذا يعتبر جريمة إنسانية في حق الشعب الفلسطيني الذي يحق له الحياة كما باقي دول العالم في حرية وممارسة الديمقراطية المشروعة له .

⁵<http://www.asrapal.net/index.php?action=detail&id> مركز أسرى فلسطين : دراسة نواب القدس إبعاد مستمر ومكتب التغيير والإصلاح – رام الله/ وإصرار على العودة

ملحق: النواب المعتقلون في سجون الاحتلال حسب الكتلة البرلمانية

1. قائمة بأسماء نواب حركة التغيير والإصلاح (حماس) المعتقلين

رقم	إسم النائب	اخرا الاعتقال	مرات	فترة الحكم	الدائرة	المحكمة	الحكم	الوضع الحالي
1	حاتم رباح رشيد قفيشة	02/04/2013	4	90 شهر	الخليل	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
2	نزار رمضان	28/10/2013	4	71 شهر	الخليل	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
3	محمد ماهر يوسف بدر	28/10/2013	4	57 شهر	الخليل	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
4	محمد جمال النتشه	26/3/2013	3	68 شهر	الخليل	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
6	محمد محمود حسن أبو طير	07/02/2013	4	71 شهر	القدس	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
7	محمود أحمد الرمحي	23/11/2012	4	68 شهر	رام الله	عوفر	إداري متجدد	تم الإفراج عنه 2014
8	عبد الجابر مصطفى فقهاء	06/06/2014	4	74 شهر	رام الله	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
9	ياسر منصور	24/11/2012	3	58 شهر	نابلس	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
10	عزيز دويك	16/6/2014	3	42 شهر	الخليل	عوفر	حكم	ما زال قيد الاعتقال
11	عزام سلهب	16/6/2014	3	78 شهر	الخليل	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
12	ابراهيم أبو سالم	14/6/2014	2	44 شهر	رام الله	عوفر	حكم	ما زال قيد الاعتقال
13	حسن يوسف	14/6/2014	4	37 شهر	رام الله	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
14	محمد طوطح	14/6/2014	3	57 شهر	القدس	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
15	حسني البوريي	14/6/2014	4	40 شهر	نابلس	عوفر	حكم	ما زال قيد الاعتقال
16	عبد الرحمن زيدان	14/6/2014		26 شهر	طولكرم	عوفر	حكم	ما زال قيد الاعتقال
17	أحمد مبارك	18/6/2014	4	59 شهر	رام الله	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
18	أيمن دراغمة	18/6/2014	3	47 شهر	رام الله	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
19	محمود مصبح	20/6/2014	2	29 شهر	رام الله	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
20	عماد نوفل	07/03/2014	3	40 شهر	قلقيلية	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
21	فضيل حمدان	14/7/2014	4	51 شهر	رام الله	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
22	داوود أبو سير	14/7/2014	2	40 شهر	نابلس	عوفر	حكم	ما زال قيد الاعتقال
23	رياض عمله	14/7/2014	3	40 شهر	نابلس	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
24	فتحي القرعاوي	14/7/2014	4	40 شهر	طولكرم	عوفر	حكم	ما زال قيد الاعتقال
25	رياض رداد	14/7/2014	3	40 شهر	طولكرم	عوفر	حكم	ما زال قيد الاعتقال
26	عمر عبد الرازق	14/7/2014	4	35 شهر	سلفيت	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
27	محمد الطل	14/7/2014	4	62 شهر	الخليل	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
28	نايف الرجوب	14/7/2014	4	76 شهر	الخليل	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
29	محمد أبو جحيشة	14/7/2014	4	61 شهر	الخليل	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
30	ابراهيم دحبور	14/7/2014	4	40 شهر	جنين	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
31	خالد سعيد	14/7/2014	3	40 شهر	جنين	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
32	خليل الربيعي	16/7/2014	3	60 شهر	الخليل	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال

33	سمير القاضي	16/7/2014	3	60 شهر	الخليل	عوفر	إداري متجدد	ما زال قيد الاعتقال
34	باسم الزعاريير	22/7/2014	4	52 شهر	الخليل	عوفر	موقوف	ما زال قيد الاعتقال

2. نواب حركة فتح المعتقلين

الرقم	اسم النائب	تاريخ الاعتقال	مرات الاعتقال	فترة الاعتقال	الدائرة	المحكمة	الوضع الحالي
-1	مروان حسيب البرغوثي	2002-4-15	تم إنتخابه نائباً مرة ثانية عام 2006 وهو في الاعتقال	5 مؤبدات وأربعين عام	رام الله	المحكمة المركزية	ما زال قيد الاعتقال

3. نواب الجبهة الشعبية المعتقلين

الرقم	إسم النائب	تاريخ الاعتقال	مرات الاعتقال	فترة الاعتقال	الدائرة	المحكمة	الوضع الحالي
1.	أحمد سعادات	2006-3-14	تم انتخابه نائباً وهو قيد الاعتقال	30 عاما	رام الله	المحكمة العسكرية الإسرائيلية	ما زال قيد الاعتقال

آمال أبو خديجة